

خبر الواحد الصحيح وأشهره في العمل والعقيدة

د. نور الدين عتر

وقع بين طوائف من الناس تطرف في حكم الحديث الآحادي الصحيح ،
وما يترتب على صحة الحديث من التزام ، وذلك بسبب الغلو في المسألة قبولاً ،
أو تحفظاً .

فقد غلا بعضهم في قبول الحديث حتى بدوا لكثير ممن قرأ كلامهم وكانهم
لا يرون أحداً عاملاً بالحديث غيرهم ، وأن ثمة ايحاء في كلامهم بأن من أنكر
حديثاً صحيحاً أو تأوله فقد استحق أن يحكم عليه بالخروج عن هذه الملة
الحنيفية السمحة .

الموضوع بحثاً يلقي الضوء ساطعاً على هذه
الاشتباكات ، ليكون المثقف بصورة عامة
والجامعي بصورة خاصة على بينة من الأمر ،
فيما يتعلق بحكم الحديث الآحادي الصحيح ،
وما يترتب عليه من الأحكام .

وألفت النظر الى أمر آخر في تقديم هذا
البحث يرجع الى الناحية العلمية الموضوعية
بخصوص هذا العلم العظيم علم الحديث ،
ذلك الأمر هو إبراز دقة المنهج العلمي لأصول
هذا العلم ، دقة تمتز بها هذه الأمة ، حيث
اختصت من بين سائر الأمم بابتداع هذا المنهج
الدقيق المتكامل في فحص النقول والروايات
الذي هو منهج علم مصطلح الحديث ، أو علوم
الحديث (١) .

وفرط بعض آخر في حق الحديث الآحادي
الصحيح حتى صار كأنه لا يعني شيئاً عنده ،
فاذا قيل له هذا واجب أمر به النبي ﷺ أو
سنة ، أو ورد حديث يخبر بكذا يادر للقول :
انه خبر آحاد والعقيدة لا تثبت به عند
العلماء! كذا . وقد درج هذا وذالك للأسف على
لسان بعض الاسلاميين ، ولعل بعضهم وهو
كاتب أديب اجتماعي أثر أكثر من غيره في نشر
هذه الفكرة الخاطئة عن حكم الحديث الآحادي
الصحيح عند العلماء .

وهذا التناقض في طرقي الافراط
والتفريط يشوش كثيراً من الناس ، ويدعو
أهل العلم والاختصاص في المسألة الى بحث

ان الحديث الصحيح يعتبر نقطة الارتكاز التطبيقية الأولى لعلوم الحديث ، لأنه يقع في الدرجة الأولى من غايات وضع هذا العلم بقواعده وفنونه الكثيرة المتشعبة التي تبلغ أصولها خمسة وثمانين نوعاً •

قال الشيخ عز الدين بن جماعة : « علم الحديث : علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن » : وموضوعه السند والمتن وغايته : معرفة الصحيح من غيره « (٢) » •

لذلك كان تصحيح الحديث تصحيحاً علمياً منهجياً من عمل الأئمة المتقنين ، وجهابذة الحفاظ المتقدمين ، خلافاً لما يفعله كثير من العوام وأشباههم ، يشهدون بالعلم والتقدم في هذا الفن لشخص لمجرد أن يقوم بنقد حديث أو تجريح راوٍ • • !

ومن أجل تحقيق هذين الغرضين الكبيرين فسوف ندرس الحديث الصحيح دراسة مبتكرة ، لا تقف عند الدراسة التقليدية لشرح كلمات تعريفه أو قانونه • بل نتجاوز لابرز تطبيق نظريتنا في منهج النقد في علوم الحديث ، وكيف أن شروط الحديث الصحيح قد اشتملت على دفع الخلل عن الحديث من كل جهاته ، وفقاً لهذه النظرية ، كما سنوضحه في تعريف الحديث الصحيح •

وهذا هو تعريف الحديث الصحيح نسوقه ثم نشرحه فيما يلي :

الحديث الصحيح : هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط الى منتهاه ، ولم يكن شاذاً ولا معلاً « (٣) » •

هذه العبارة أدق تعريف للحديث الصحيح ، وللعلماء عبارات أخرى لا تخالف ما حوته هذه الجمل ، في مضمونها ، لكنها منتقدة شكلاً من حيث صياغتها •

وبالتأمل في هذا التعريف نجد أن للحديث الصحيح خمسة شروط لا بد أن تتوفر فيه كلها حتى يحكم له بالصحة ، فإذا اختل واحد منها فليس الحديث بصحيح ، وهذه الشروط الخمسة تتضمن أركان البحث النقدي التي سبق أن أشرنا إليها ، ونبين لك ذلك فيما يلي :

الشرط الأول : أن يكون كل واحد من رواة الحديث عدلاً ؛ أي متحلياً بصفة العدالة • والعدالة خصلة تلزم صاحبها سبيل الاستقامة والصدق • لأنها كما عرفها العلماء : « ملكة تحمل صاحبها على التقوى واجتناب الأذناس وما يخل بالمروءة عند الناس » •

وتتضمن العدالة خصالاً عدة كما هو ظاهر لمن تأمل في تعريفها ، قد فصلها العلماء (٤) وفرعوا أحكام العدالة في الرواية على هذه الخصال (٥) • ويجب أن يتنبه الى أن العدالة لا تعني العصمة من الخطأ ، لكن تستلزم تغلب عنصر الاستقامة بحيث لا يكاد يحيد عنه حتى يشوب ويرجع اليه ، لذلك قالوا : من غلب نقصه على فضله وهب نقصه لفضله •

الشرط الثاني : أن يكون الراوي ضابطاً لما يرويه :

وهذه الصفة تمنح الراوي القدرة على أن يروي الحديث كما سمعه • ويقسم المحدثون الضبط الى قسمين :

القسم الأول : ضبط صدر : ومعناه أن يحفظ الحديث عن ظهر قلب من حين سماعه الى أن يؤديه ، ويشترط فيه التيقظ لما يرويه ، وألا يكون مغفلاً ، وان كان حدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني •

القسم الثاني : ضبط كتاب : ومعناه أن يعتمد الراوي في الرواية على وثائق كتب فيها الأحاديث التي تلقاها من شيوخه ، ويشترط فيه أن يكون ضابطاً لكتابه محافظاً عليه أن تمتد اليه يد التبديل أو التغيير •

الناحية الثانية : تحديد شخص الراوي من حيث وجوده الزماني والمكاني ، وذلك بمجموعة علوم نسميها « علوم الرواة التاريخية » ، يبلغ عدد أصولها عشرة أنواع من العلوم .

الوجه الثاني : البحث في الراوي من جهة العلوم التي تمرّف بحاله من حيث القبول أو الرد .

الشرط الثالث من شروط الحديث الصحيح : اتصال : أي اتصال السند :

ومعناه أن يكون كل واحد من رواة الحديث قد تلقاه ممن فوقه من الرواة من أول السند حتى يبلغ التلقي قائله .

وهذا الشرط يستدعي البحث من جهتين :

الأولى : بحث السند من حيث الاتصال أو الانقطاع ، فإذا كان متصلاً بقانون أي نوع من أنواع الاتصال - وهي خمسة أنواع - كان مقبولاً إذا ثبت استيفاءه بقية الشروط ، أما إذا كان منقطعاً بموجب أي قانون من قوانين أنواع الانقطاع - وهي ستة أنواع - كان غير مقبول .

الجهة الثانية : قوانين الرواية وهي خمسة أنواع من العلوم الحديثية ، ولها صلة وثيقة بالاتصال لأن بعض طرق تحمل الحديث لا يعتبر الحديث به متصل السند ، مثل الوجادة ، كما أن المقبول منها درجاته متفاوتة ، فضلاً عن دلالة هذه العلوم على جانب التوثيق السابق فيما يتبين من تطبيق الراوي لها بدقة ، أو تساهله فيها ، وبيان مدى ذلك التساهل .

الشرط الرابع : ألا يكون الحديث شاذاً :

الحديث الشاذ هو ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه بمزيد ضبط ، أو كثرة عدد . وينقسم الى قسمين : شاذ المتن ، وشاذ السند .

وللضبط مقياس دقيق وضعه العلماء ، عولوا عليه في كشف مستوى حفظ الراوي للحديث ، وهو كما لخصه الامام ابن الصلاح (٦) : « أن نعتبر - أي نقايس - رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة ، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه » .

فإذا اجتمع في الراوي هذان الركنان : العدالة والضبط فهو حجة يلزم العمل بحديثه إذا استوفى الحديث بقية شروطه ، ويطلق على الراوي حينئذ « ثقة » . وذلك لأنه تحقق فيه الاتصاف بالصدق ، وتحلى بقوة الحفظ الذي يمكنه من استحضار الحديث وأدائه كما سمعه ، فتحقق أنه أدى الحديث كما سمعه فصار حجة ، وإذا اختل فيه شيء من خصال الثقة كان مردود الحديث بحسب الاختلال الذي لحقه » .

وتحقيق هذين الشرطين في توثيق الراوي يستدعي استيفاء النظر فيه من جميع وجوه البحث في الرواة ، وتتركز في وجهين يجمع كل واحد منهما عدداً من علوم الحديث وقواعده :

الوجه الأول : البحث في الراوي من حيث تحديد شخصه ، أي بعبارة عصرنا تحصيل ما يسمى الآن بطاقة شخصية « تذكرة هوية » للراوي ، وذلك من ناحيتين : الأولى : ناحية اسم الراوي واسم أبيه وقبيلته ونسبته وتمييزه عما يشابهه في شيء من ذلك من أسماء الرواة ، وذلك بدراسته في ضوء مجموعة علوم تدرس الرواة من هذه الناحية تبلغ ثلاثة عشر علماً في أصولها ، سميتها علوم أسماء الرواة .

كذلك يستوجب هذان الشرطان بحث الحديث من ناحية تفرد الراوي به أو عدم تفرده ؛ وأنه قد تعدد رواته ، وهل التعدد وقع من الرواة مع الاتفاق في المروي أو مع الاختلاف في المروي ، وهو بحث يشترك فيه السند والمتن ، وفيه ثلاث مجموعات من علوم الحديث هي :

أولاً : تفرد الراوي بأي نوع من أنواع التفرد .

ثانياً : مجموعة علوم تعدد رواة الحديث مع اتفاقهم .

ثالثاً : مجموعة علوم تعدد رواة الحديث مع اختلافهم .

وربما يتوهم بعض الناس الاكتفاء بالحديث المعلن عن المجموعة الثالثة وتضم عشرة أنواع من علوم الحديث ، منها الحديث المعلن ؟ لكن هذا ليس صحيحاً ، لأن أسباب القدح في الحديث المعلن كثيرة ، تستنبط من الأنواع الأخرى لاختلاف الروايات سنداً أو متنأ ، ويستعان بها للتوصل الى اعلال الحديث .

وهكذا اشتملت شروط الحديث الصحيح على اختبار الحديث سنداً ومتناً من جميع جوانب البحث ، واتضح بطلان ما وقع في كلام بعض المستشرقين من ادعائهم أن المحدثين ينظرون في نقدهم للحديث الى الشكل فقط ، فقد تبين من هذا البحث الموجز كيف احتاج الحكم بتصحيح الحديث الى اعمال كل قواعد المصطلح ، وان هذه القواعد تعنى بدراسة المضمون « المتن » من جميع الجهات كما تعنى بدراسة السند أيضاً .

وقد أصبح هذا الشرح والفهم العميق الكلي للحديث الصحيح ميسراً بنتيجة ما وفقنا

والسبب في اشتراط عدم الشذوذ أن الثقة اذا خالفه من هو أقوى منه كان ذلك دليلاً على أن هذا الثقة قد وهم في رواية هذا الحديث .

وقد يقال : ما فائدة هذا الشرط طالما أننا اشترطنا في الراوي أن يكون ضابطاً ؟ .

والجواب أن الضبط ملكة بالنسبة لجملة أحاديث الراوي ، الا أنه قد يحتمل أن يقع منه وهم في بعض ما يرويه ، لذلك صرحوا بنفي الشذوذ .

الشرط الخامس : ألا يكون الحديث معللاً :

والحديث المعلن هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة منها . وهو على قسمين : معلن السند ، ومعلن المتن .

وهذا الشرط يفيد في خلو الحديث من أي وصف قاذح في صحة الحديث يكون الحديث بحسب الظاهر سليماً منه .

وتعيرنا بقولنا « ولا معللاً » موافق لعبارة ابن الصلاح ، وهو أصح وأدق من تعبير غيره بقوله « من غير شذوذ ولا علة » وهو تعبير درج عليه بعض العصريين ، وذلك لأن كلمة « علة » تطلق على نوعين : علة قاذحة ، وعلة غير قاذحة كما هو مقرر في أصول الحديث ، فلم يكن التعبير بـ « علة » صريحاً في المراد ، أما المعلن فلا يكون إلا متضمناً في باطنه وصفاً قاذحاً في صحة الحديث .

وهذان الشرطان الأخيران يستوجبان بحث الحديث من ناحية متنه على ضوء علوم المتن كلها ، وذلك لأنه لا يمكن الحكم على المتن بالشذوذ أو الاعلال أو بسلامته منهما الا بعد دراسته من جميع الوجوه ، وقد تكفلت بذلك علوم المتن .

اليه بفضل الله تعالى من التوصل الى صياغة هذا العلم صياغة جديدة تدرس قواعده في شكل نظرية نقدية متكاملة ، تتألف فيها أنواع علوم الحديث ، وتدرس كل مجموعة من المجموعات التي سبق أن ذكرناها في باب مستقل بعد أن كانت مفرقة مختلطة ببعضها ، وتنتقل بقواعد هذا العلم من التجزئ إلى التكامل ، ومن المسائل المتفرقة التي قد يظن أنها وضعت دون غاية إلى النظرية المتناسقة التي تجلودقة علم المصطلح وشموله ، وقد أبرزنا ذلك ههنا في شرح تعريف الصحيح باجمال يلقي ضوءاً على الفكرة العامة لهذه النظرية ، ويوضح في نفس الوقت دقة علماء الحديث في هذه الشروط التي جعلوها دليلاً على صحة الحديث وأن رواته أدوه كما سمعوه .

وذلك أن العدالة والضبط يحققان أداء الحديث كما سمع من قائله ، واتصال السند على هذا الوصف ، في الرواة يمنع اختلال ذلك في أثناء السند ، وعدم الشذوذ يحقق ويؤكد ضبط هذا الحديث بعينه ، وعدم الاعلال يدل على سلامته من القوادح الخفية بعد أن استدللنا بسائر الشروط على سلامته من القوادح الظاهرة ، فكان الحديث بذلك صحيحاً لتوفر عامل النقل الصحيح ، واندفاع القوادح الظاهرة والخفية ، فيحكم له بالصحة بالاجماع .

تقسيم الخبر من حيث عدد رواته :

يقسم المحدثون الخبر من حيث عدد رواته إلى أربعة أقسام (٧) :

١ - الفرد المطلق ، وهو الذي ليس له إلا واحد ، ويسمى أيضاً الغريب سنداً ومتناً .

٢ - العزيز ، وهو ما رواه اثنان .

٣ - المشهور : وهو ما رواه جمع محصور بثلاثة فأكثر ولم يبلغ درجة التواتر .

٤ - المتواتر وهو الخبر الذي رواه جمع كثير يستحيل تواطؤهم على الكذب عن جمع مثلهم إلى نهاية السند ، وكان مستندهم الحس .

أما علماء أصول الفقه فيقسم الجمهور منهم الخبر إلى قسمين :

القسم الأول : الخبر المتواتر ، وقد عرفته .

القسم الثاني : خبر الواحد أو الآحاد ، وهو ما لم يبلغ درجة التواتر ، فيشمل أنواع الفرد والعزير والمشهور .

وأضاف الحنفية قسماً ثالثاً هو المشهور ، وهو عندهم الخبر الذي كان آحادي الأصل ، متواتراً في القرن الثاني والثالث مع قبول الأمة كما في مسلم الثبوت . قال في شرحه فواتح الرحموت : « وان لم يكن كذلك فهو خبر الواحد » (٨) .

وقد تسرع بعض المصريين في النقد لهذا التقسيم عند الحنفية ، دون أن يرى لهم وجهاً أو عذراً ، مما لا نتعرض له هنا ، وسنرجع إليه في حينه ان شاء الله تعالى .

وخبر الواحد الذي ذكرنا معناه ليس خاصاً بالصحيح ، بل هو مشترك بين الصحيح وغيره ، وسنفرد البحث هنا لدراسة أثر خبر الآحاد الصحيح دراسة تشمل أثره في العمل أي الأحكام ، وفي العلم أي العقيدة . ونبدأ أولاً ببحت أثره في العمل ، ثم نبحت أثره في العقيدة ، فنقول وبالله التوفيق .

أثر خبر الأحاد الصحيح في العمل :

قد ظهر لنا ان الحديث الصحيح - وهو هنا الذي لم يبلغ درجة التواتر - قد استوفى - متناً وسنداً - شروطاً تتحرى نفي كل أسباب الخلل عنه ، من أي جهة كانت ، مما يلزم النفس السليمة بأن تقبله وتلتزم العمل به . وذلك هو ما ذهب اليه جماهير العلماء من السلف والخلف ، ومنهم الأئمة الأربعة وسائر فقهاء الأمصار ، لم يشذ عن ذلك الا نفر قليل جداً من أهل العلم في العصور السالفة ممن لم يكونوا أئمة في علوم الدين .

قال الامام السرخسي رحمه الله (٩) : « وقال بعض من لم يعتدّ بقوله : خبر الواحد لا يكون حجة في الدين أصلاً » انتهى . وهذا القائل الذي أشار اليه السرخسي هو الجبائي من المعتزلة ، وبعض أهل الابتداع الخارجين على السنة (١٠) .

واستدلوا بأدلة عديدة تدور كلها حول نقطة واحدة هي أن كل راو من رواة الخبر الأحادي غير معصوم عن الكذب ، ولا عن الخطأ فيحتمل أن يكون هناك كذب في الحديث أو خطأ ، فلا يجوز أن يكون مصدراً في الشرع ، وأوردوا بناء على ذلك استدلالاً من القرآن الكريم يشدون بها مذهبهم .

وقد عرض أعلام أصول الفقه أدلتهم على بساط البحث ، وناقشوها مناقشة علمية موضوعية دقيقة ، أعرض للقارئ هذه الأدلة من كلام للامام السرخسي الحنفي لما امتاز به عرضه من الاستكثار لهم من الأدلة مع الوضوح :

قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى : « استدلووا بقوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » . وإذا كان خبر الواحد لا يوجب

العلم لم يجز اتباعه والعمل به ، بهذا الظاهر . وقال تعالى : « ولا تقولوا على الله الا الحق » وخبر الواحد اذا لم يكن معصوماً عن الكذب محتمل للكذب والغلط ، فلا يكون حقاً على الإطلاق ، ولا يجوز القول بإيجاب العمل به في الدين . وقال تعالى : « الا من شهد بالحق وهم يعلمون » وقال تعالى : « وان الظن لا يغني من الحق شيئاً » . ومعنى الصدق في خبر الواحد غير ثابت الا بطريق الظن ، ولأن خبر الواحد محتمل للصدق والكذب ، والنص الذي هو محتمل لا يكون موجباً للعمل بنفسه مع أن كل واحد من المحتملين فيه يجوز أن يكون شرعاً ، فلأن لا يجوز العمل بما هو محتمل لكذب . والكذب باطل - أصلاً - أولى » انتهى .

وأود أن ألفت نظر القارئ الى هذا الأسلوب العلمي الذي يعرض حجة المخالف وكأنها حجج كثيرة ، حتى لربما اقتنع بها بعض القراء اذا لم يكن من أهل التأمل الناقد ، وان كانت هي في الواقع مغالطات ضعيفة يمكن الاستغناء عن الرد عليها ، لولا ما نبغ في هذا الزمان العجيب من فئة قليلة معزولة عن المجتمع تخطت تحقيق أئمة العلم والدين ، وأخذت سبيل التكلف والتوعر والشذوذ سبيلاً لها ، تستهوي بالاثارة العاطفية أغرار الشبان المتدينين تزعم لهم أنهم سيجدون الاسلام ، وتلقنهم هذا المبدأ - فيما تلقنهم من شذوذ - مبدأ انكار العمل بالحديث الصحيح ، وان كان معلم هذه الفكرة العصري لم يصل الى أن يستند لدلائل كهذه التي ساقها علماؤنا - أجزل الله مثوبتهم - بدافع من أمانتهم العلمية ، واخلاصهم للحقيقة .

ونحن نحذر هؤلاء من أنهم سينتهون بهذا الشذوذ الى أفجع نتيجة من تجديدهم المزعوم ، ألا وهي أن يأتوا باسلام بلا سنة ، أي بعبارة

أخرى أصرح : اسلام بلا دين الا مجرد التسمية .!! . ونبين فيما يلي الخطأ في هذه الاستدلالات ، ثم نبين كيف اطرح هذا المذهب المخالف كل دلائل الشرع القطعية من الكتاب والسنة والاجماع ، وخرقوا بداهة المنطق الذي تسير عليه الحياة .

أما الخطأ في الاستدلال فيقول فيه الامام الغزالي في المستصفى (١١) :

« وهذا باطل من أوجه :

الأول : انكارهم القول بخبر الواحد غير معلوم ببرهان قاطع ، بل يجوز الخطأ فيه ، فهو اذن حكم بغير علم .

الثاني : ان وجوب العمل به معلوم بدليل قاطع من الاجماع فلا جهالة فيه .

الثالث : أن المراد من الآيات منع الشاهد عن جزم الشهادة بما لم يبصر ولم يسمع ، والفتوى بما لم يرو ولم ينقله المدول .

الرابع : ان هذا لو دل على رد خبر الواحد لدل على رد شهادة الاثنين والأربعة والرجل والمرأتين والحكم باليمين ، فكما علم بالنص في القرآن وجوب الحكم بهذه الأمور مع تجويز الكذب ، فكذلك بالاخبار .

الخامس : أنه يجب تحريم نصب الخلفاء والقضاة ، لأننا لا نتيقن ايمانهم فضلاً عن ورعهم ، ولا نعلم طهارة امام الصلاة عن الجنابة والحدث فليمتنع الاقتداء « انتهى .

هذا رد للامام الغزالي على مغالطات المنكرين للعمل بالخبر الأحادي الصحيح ، وهو ظاهر في ابطال مستنداتهم ، ونوضح ذلك بأسلوب آخر فنقول :

أما ما ذكروه من عدم عصمة الراوي عن الكذب أو الخطأ فهو توهم ضعيف ، لا يؤبه له

بازاء ما توفر من شروط العدالة والضبط والاتصال ثم تحري السلامة من الشذوذ والاعلال ، ولو فتح باب رد الأدلة والقضايا الصحيحة بالأوهام على هذا النحو لما سلم للانسان أمر قط في شأن من شؤون حياته ، والنصوص التي أوردوها قد وضعوها في غير موضعها الصحيح ، وصرفوها عن المعاني التي وردت لأجلها .

وجملة ذلك أن الله تعالى نهى عباده المؤمنين أن يتبعوا ما لم يثبت عندهم بدليل مقبول في شريعة الله من نص شرعي أو برهان عقلي صحيح ، وهذا معنى قوله : « ولا تقف ما ليس لك به علم » ، وقوله : « ولا تقولوا على الله الا الحق » ونحوهما من النصوص التي سبق أن ذكرت ، ونعمي القرآن على الكافرين تقليد آبائهم من غير برهان من الله ، لكنهم اتبعوا الظنون أي الأوهام التي قامت في نفوسهم وتمكنت بعامل التقليد ، فقال : « ان يتبعون الا الظن ، وان الظن لا يغني عن الحق شيئاً » .

وقد توفرت الأدلة اليقينية القطعية على وجوب العمل بخبر الواحد الصحيح ، وهي أدلة من الكتاب والسنة والاجماع ، كما نوضح فيما يلي :

أ - دلالة القرآن على حجية خبر الواحد الصحيح :

وذلك في مواضع عديدة ، قال الامام فخر الاسلام أبو الحسن البزدوي الحنفي في أصوله (١٢) : « وهذا في كتاب الله أكثر من أن يحصى » .

وقد عني شارحه العلامة الأصولي عبد العزيز البخاري بالتوسع في ايرادها ، مما لم يفعله غيره من الأصوليين ، ونذكر طرفاً مما ذكره فيما يلي :

١ - قوله تعالى: «فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون» .

١ - قوله تعالى: «فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون» .

قال في مسلم الثبوت وشرحه (١٣) :

« فان الحذر انما يكون من الواجب ، والكريمة دلت على الحذر فيكون الأخذ بمقتضى أخبار الطائفة واجباً ، والطائفة من كل فرقة لا تبلغ مبلغ التواتر ، بل الطائفة على ما قال ابن عباس رضي الله عنه تشمل الواحد والجماعة » .

٢ - قوله تعالى: « فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » .

أمر الله تعالى في هذه الآية بسؤال أهل الذكر ، ولم يفرق بين المجتهد وغيره ، وسؤال المجتهد لغيره منحصر في طلب الاخبار بما سمع دون الفتوى ، ولو لم يكن القبول واجباً لما كان السؤال واجباً (١٤) .

٣ - قوله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله » .

« أمر بالقيام بالقسط والشهادة لله ، ومن أخبر عن الرسول بما سمعه فقد قام بالقسط وشهد لله ، وكان ذلك واجباً عليه بالأمر ، وانما يكون واجباً لو كان القبول واجباً ، والا كان وجوب الشهادة كعدمها ، وهو ممتنع » (١٥) .

ب - دلالة السنة :

وهو أمر أشهر من أن يخفى لكثرة ما تواردت عليه الأحاديث في الوقائع التي لا تحصى كثرة كما صرح بذلك أئمة أهل العلم (١٦) ، أذكر منها هذه الأحاديث مبيناً تخريجها :

وهذا حديث متواتر بلغ رواته من الصحابة نحو ثلاثين صحابياً ، كما ذكر الامام السيوطي في تدريب الراوي (١٧) .

وهو دليل جلي جداً على الموضوع ، استدلل به الامام السرخسي الحنفي على وجوب قبول حديث الواحد الصحيح ، قال يوجه استدلاله (١٨) : « ثم أن من بعثه رسول الله ﷺ خليفته في التبليغ - يعني واجب الامتثال - فكل من سمع شيئاً في أمر الدين فهو خليفته في التبليغ ، وأمور من جهته بالبيان » . يعني فيكون واجب القبول أيضاً ، فثبت بذلك وجوب العمل بخبر الواحد .

٢ - حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في تحريم الخمر : قال « ٠٠٠ اني لقائم أسقيها أبا طلحة وأبا أيوب ورجالا من أصحاب رسول الله ﷺ في بيتنا اذ جاء رجل فقال : هل بلغكم الخبر ؟ قالوا : لا . قال : فان الخمر قد حرمت ، فقال أبو طلحة : يا أنس ، أرق هذه القلال . قال : فما راجعوها ، ولا سألوا عنها بعد خبر الرجل » متفق عليه .

٣ - حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : « جاء أعرابي الى النبي ﷺ فقال : اني رأيت الهلال - قال الحسن في حديثه يعني هلال رمضان - فقال : « أتشهد أن لا اله الا الله ؟ » قال : نعم . قال : « أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ » قال : نعم . قال : « يا بلال ، أذن في الناس أن صوموا غداً » أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي ، وورد نحوه عن ابن عمر وأنس بن مالك وربيعة بن حراش (١٩) ، وقد صحح العلماء ذلك .

أو أمة ، وأن تقتل بها ، • أخرجه أصحاب السنن الا الترمذي ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک (٢٣) ، وأصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة •

فقد عمل الصحابة بحديث الواحد ولم يختلفوا في الاحتجاج بأخبار الآحاد ، حتى تم اجماعهم على العمل بموجبها كما في الحديثين اللذين ذكرناهما ، مما يدل على استقرار قضية العمل بخبر الواحد الصحيح لديهم ، وأنها قضية مسلمة عندهم اجماعاً •

اشكال على عمل الصحابة بخبر الواحد :

اعترض المخالفون على ما ذكرنا ببعض ما ورد من تحري الصحابة وثبتهم ، فجعلوه اعتراضاً على دلائل اجماعهم على وجوب العمل بخبر الواحد ، ولعل أشهر ذلك وأقواه هذان الحديثان :

١ - عن أبي سعيد الخدري قال : كنت جالساً في مجلس من مجالس الأنصار ، فجاء أبو موسى فزعا له ، فقالوا : ما أفزعك ؟ قال : أمرني عمر أن آتية فاتيته ، فاستأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي ، فرجعت ، فقال : ما منعك أن تأتينا ؟ فقلت : اني آتيت فسلمت على بابك ثلاثاً فلم تردوا علي ، فرجعت ، وقد قال رسول الله ﷺ : « اذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع » •

قال : لتأتيني على هذا بالبيئة ! •

فقالوا : لا يقوم الا أصغر القوم ، فقام أبو سعيد معه فشهد له • فقال عمر لأبي موسى :

اني لم أتهمك ، ولكنه الحديث عن رسول الله ﷺ • أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما (٢٤) •

وغير ذلك كثير لا نطيل به ، فقد بلغ مبلغ التواتر المعنوي ، فضلاً عن تواتر الحديث الأول بنفسه كما بينا ، نحيل القارئ للتوسع فيه الى المراجع •

ج - اجماع الصحابة :

فقد تواتر عنهم العمل بخبر الواحد ، حتى تركوا لأجله اجتهادهم • قال الامام الغزالي في المستصفى (٢٠) : « تواتر واشتهر من عمل الصحابة بخبر الواحد في وقائع شتى لا تنحصر ، وان لم تتواتر آحادها ، فيحصل العلم بمجموعها » أي أنها بمجموعها تبلغ درجة التواتر المعنوي ، فتفيد بمجموعها العلم اليقيني القطعي •

وقال العلامة المحقق محب الله بن عبد الشكور في كتابه « مُسَلِّمُ الثبوت » (٢١) •

« ثانياً اجماع الصحابة وفيهم علي ، بدليل ما تواتر عنهم من الاحتجاج والعمل به في الوقائع التي لا تحصي من غير تكبر ، وذلك يوجب العلم عادة ٠٠٠ »

ومن أمثلة عمل الصحابة بخبر الواحد :

١ - عمل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه بحديث عبد الرحمن بن عوف في قضية المجوس ، وهم عبدة النار ، حيث شهد عبد الرحمن بن عوف « أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر » يعني الجزية • فأخذ بذلك عمر • أخرجه البخاري وغيره (٢٢) •

٢ - كذلك عمل عمر بن الخطاب في دية الجنين ، كما رواه عنه ابن عباس رضي الله عنهما : أن عمر ناشد الناس في الجنين فقام حمّل بن مالك بن النابغة فقال : كنت بين امرأتين ، فضربت احداهما الأخرى فقتلتها وجنينها ، فقضى رسول الله ﷺ فيه بغرة عبد

مصير الأمم يعتمد فيها على أخبار الأحاد المعتمدين ، كالسفراء ، أو المبعوثين من قبل الحكومات ، فالتوقف عن قبول خبر الواحد يفضي الى تعطيل الدين والدنيا .

اشتباه ترك الفقيه للحديث :

تردد في بعض الأبحاث نسبة ترك الحديث الى الفقهاء ، وربما عبّر بعض الكتّاب بما لا يفهم حقيقة موقف الأئمة رضوان الله عليهم ، بل ان بعضهم ربما صدر عنه مثل هذا لأنه لم يحتمل أن يرى عند أحد من الأئمة فهماً أو استنباطاً غير فهمه هو ، وقد جازف بعضهم فزعم ان « الأحاديث التي خالفوا أوامره ﷺ فيها التي لو تتبعها المتتبع لربما بلغت الألوف كما قال ابن حزم » . هكذا بصيغة الألوف جمع الكثرة لا « الآلاف » جمع القلة .

وهذا قول غريب جداً ، فهل ترك أئمة الاسلام كل أحاديث الأحكام ؟؟ ثم ها هي ذي مصادر تخريج أحاديث الأحكام التي هي موضوع نظر الفقهاء ليخبرونا كم بلغت فيها عدة هذه الأحاديث ؟؟ .

ان القضية في واقع الأمر أن الامام المجتهد قد يجد أمامه من الأدلة ما يجعله يقدم - على الدليل الذي بين يديه دليلاً أقوى منه ، أو يفهم منه معنى غير الذي أخذ به غيره أو استنبطه من النص .

وأسرد لذلك ثلاثة أمثلة أشرح بهالآخوة القراء مواقف المجتهدين ، فيتذكروا بذلك ما يجب تجاه أئمة هذا الدين ، ولا يغتر أحد بما يردد من القيل حول هذه القضية من هجر الفقيه للحديث الصحيح ، أو ادعاء أنه لم يطلع على الحديث . وهي أمثلة لفقهاء كبار من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين :

٢ - حديث عمر بن الخطاب وابنه عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ قال : « ان الميت ليُعَذَّب ببكاء أهله عليه » . فقالت عائشة رضي الله عنها : « رحم الله عمر ، والله ما حدث رسول الله ﷺ أن الله يعذب المؤمنين ببكاء أحد ، ولكن قال : ان الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه » . وقالت : حسبكم القرآن : « ولا تزر وازرة وزرَ أخرى » . متفق عليه .

زاد مسلم : « انكم لتحدثوني غير كاذبين ولا مكذبين ، ولكن السمع يخطيء » .

والجواب عن هذا أنه ليس من انكار خبر الواحد ، لكن من باب التثبت والاحتياط لضبط الحديث ، فهذا عمر رضي الله عنه يقول : « اني لم أتهمك ... » ، وحديث تعذيب الميت ببكاء أهله روته عائشة رضي الله عنها اجتهداً منها كما هو ظاهر ، لكن الحديث وارد في معنى صحيح يتحمل فيه الميت مسئولية ذلك ، مثل أن يوصي أهله بالبكاء عليه ، كما كان يفعله أهل الجاهلية ، يؤيد ذلك أن في رواية عمر رضي الله عنه لفظ الحديث : « ببعض بكاء أهله » .

فظهر بذلك أنه لا اشكال على حجية خبر الواحد الصحيح عند الصحابة الكرام .

د - دلالة العقل على حجية خبر الواحد :

وحقيقة ذلك أن الاحتجاج بخبر الواحد الصحيح أمر بدهي تقضي به الفطرة ، لا يحتاج الى كثير من الاستدلالات والبراهين ، فما من انسان الا وهو يعول في ابرام شؤونه في العمل أو التجارة أو الدراسة أو غيرها على ما يخبره به واحد موثوق من الناس ، حيث يقع في نفسه صدق المخبر ، ويغلب على احتمال الغلط أو احتمال الكذب ، بل ان الشؤون الكبرى في

نقصان ثمن الشاة ، الذي تبين له باكتشاف العيب انها كانت مِصْرَاة .

وقد اشتهر عن الحنفية أنهم قدموا القياس على الحديث الصحيح ، والقياس رأي ، ومعلوم أنه لا رأي في مقابل النص .

والحقيقة ان لفظة قياس هنا أوهمت غير المراد ، وان استعملت في بعض كتب أصول الحنفية ، فان المراد بالقياس هو الأصل الشرعي الثابت بأدلة القرآن والسنة القطعية ، التي توجب المساواة في العوض . مثل قوله تعالى : « وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » . وهذا عمل بالنص في الموضوع مدعماً بأصول متفق عليها في المعاملات المالية (٢٧) ، نحو صنيع عمر رضي الله عنه في قصة فاطمة بنت قيس .

المثال الثالث : ما أخرجه مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار » وهو حديث متفق عليه (٢٨) . وهذه السلسلة أصح الأسانيد وتسمى سلسلة الذهب ، فقال الشافعي وأحمد بظاهر النص وهو تشريع الخيار بعد عقد البيع قبل أن يتفرق البيعان .

وخالف الامام مالك راوي الحديث بهذا السند الذي هو أصح الأسانيد وكذا الحنفية ، وقالوا لهما الخيار بعد ايجاب أحدهما بقوله : « بيعت » مثلاً قبل قبول الآخر بقوله « اشتريت » .

والسبب في ذلك أن القرآن أباح الانتفاع بالمبيع وبالثمن بمجرد العقد في قوله تعالى : « الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » لم يقيد بما بعد المجلس ، وكذلك ما قاله الامام مالك نفسه في الموطأ فقال عقب رواية الحديث : « وليس لهذا عندنا حد معروف ، ولا أمر معمول به فيه » .

المثال الأول : حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً ، فلم يجعل رسول الله ﷺ لها سكنى ولا نفقة . قال عمر رضي الله عنه : « لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت ، لها السكنى والنفقة ، قال الله عز وجل : « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة » أخرجه مسلم وغيره (٢٩) .

فقد وجد عمر رضي الله عنه أن الأقوى هو الأخذ بنصوص القرآن والسنة التي تدل على وجوب النفقة والسكنى لكل مطلقة مدة العدة ، ومن ذلك المطلقة ثلاثاً ، فقدم ذلك على حديث فاطمة بنت قيس ووافقه على ذلك كثير من الصحابة ، وعمل بعض الصحابة بحديث فاطمة بنت قيس ، لكن أحداً لم يتهم عمر رضي الله عنه بترك الحديث وعصيان أمر النبي ﷺ .

المثال الثاني : حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لا تصروا الابل والغنم ، فمن ابتاعها بعد فهو بخير النظرين بعد أن يحتلبها : ان شاء أمسك ، وان شاء ردها وصاع تمر » متفق عليه (٣٠) .

التصرية هي ربط أخلاف (أي أثداء) الناقة والشاة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر ، فيظن المشتري أن ذلك عاداتها ، فنهي عن التصرية عند البيع لذلك .

وقد ذهب الجمهور من العلماء إلى الأخذ بظاهر الحديث لمن اشترى شاة مصراة ، ان شاء أمسكها ، وان شاء ردها وصاعاً من تمر مقابل الحليب الذي احتلبه منها .

وذهب أبو حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن وعليه الفتوى عند الحنفية إلى أنه لا يرد البيع بعيب التصرية ، بل يجب الأرش ، وهو أن يدفع البائع للمشتري عوضاً عن

القلب موقع القبول ، وذلك في كل قضية دل دليل صحيح على ثبوتها ، لكن بقي احتمال مغلوب بعدم الثبوت ، لم يقطع الدليل ذلك الاحتمال ، فهذا الاحتمال لا يمنع من القبول ، وربما يظنه بعض الناس ولا سيما العوام يقيناً ، لعدم تفريقهم بين الأمرين ، وإنما هو علم قائم على الشعور القوي بصحة القضية ، وهذا يجب العمل به والأخذ بمقتضاه في الأحكام ، كما أوضحنا فيما سبق ، وهو في الواقع نوع من العلم ، كما قال بعض الأصوليين . انه ادراك الطرف الراجع . وهو ملزم أيضاً ، لكن العلماء نبهوا على هذا الاحتمال الضعيف الذي في هذا النوع والذي لا يلتفت اليه ، ليأخذ حكمه المناسب ، بازاء المرتبتين السابقتين .

بعد هذا البيان لمراتب العلم فأنني أرى أيضاً استكمال التمهيد بأن أقسم خبر الواحد الصحيح الى قسمين :

القسم الأول : خبر الواحد الصحيح من حيث هو . أي لم تحتف به قرائن تقويه .

القسم الثاني : خبر الواحد الصحيح الذي احتف بقرائن تقويه ، وترتفع به عن غلبة الظن .

وهذا التمهيد في الواقع مهم جداً لتسهيل فهم البحث على القارئ ووضوح الرؤية فيه ، كي لا يتوهم من البحث ما لا يقصد من سياق العبارات .

عبارات موهمة في أثر الحديث الصحيح :

وقع في بعض النشرات التي صدرت في بيان حكم الحديث الصحيح عبارات موهمة ، تحتاج الى تحرير المراد منها ، نسوق للقارئ بعض النماذج منها فيما يلي :

وحاصله أنه لم يدر كم يستمر المجلس ، فلو توقفت الملك على التفرق لأدى الى الغرر وقد ثبت تحريم بيع الغرر بالسنن الصحيحة والاجماع . لذلك قالوا ان المراد من الحديث الا أن يتفرقا بأقوالهما ، وذلك بأن يتم الايجاب والقبول ، ولفظ الحديث يحتمل هذا المعنى فعملوا بالحديث عليه للأدلة التي عرفتھا ، وهذا لا يجوز أن يجعل تركاً للسنة النبوية .

أثر الخبر الأحادي الصحيح في العقيدة :

نمهد لهذا البحث ببيان مراتب العلم الذي يستفاد من الدليل المعمول به في الشريعة : وهي ثلاث مراتب :

١ - **العلم اليقيني القطعي :** وهو ما ثبت بالأدلة القطعية اليقينية ، كنص القرآن الكريم والحديث المتواتر ، والحكم العقلي الذي لا يقبل رداً ، لكونه من المسلّمات ، مثل : « الثلاثة أكثر من الاثنين » ، وكون « الاثنين نصف الأربعة » . وهذا النوع يعرفه كل متعقل ، ولو لم يكن من أهل الاختصاص العلمي في المسألة .

والدليل الذي يثبت هذا العلم يجب قبوله والاعتقاد به ويكفر جاحده ، لأنه لفرط ظهور قطعيته صار من المسلّمات المقطوع بها . وصارت الوسائط كأن لم تكن ، وصار المطلع عليه كالسامع من النبي نفسه سواء بسواء ، فيكون منكراً مكذباً بالنبي ﷺ .

٢ - **العلم النظري :** وهو علم يقيني ، لكن ليس ضرورياً ، أي ليس ظاهراً لكل أحد ، انما هو علم نظري استدلالی ، لا يحصل الا للعالم المتبحر في العلم ، لتبحر الباحث في علم الحديث وفي أحوال الرواة والعمل . . .

٣ - **علم غلبة الظن ، والمراد بها :** ادراك رجحان صدق القضية ووقوع ذلك في

١ - « فكما كان لا يجوز للصحابي مثلاً أن يرد حديث النبي ﷺ إذا كان في العقيدة بحجة أنه خبر آحاد سمعه عن صحابي مثله عنه ﷺ ، فكذلك لا يجوز لمن بعده أن يرده بالحجة نفسها ما دام أن المخبر به ثقة عنده ، وهكذا ينبغي أن يستمر الأمر إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، وقد كان الأمر كذلك في عهد التابعين والأئمة المجتهدين ، كما سيأتي النص بذلك عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى . »

ثم خلف من بعدهم خلف أضاعوا السنة النبوية وأهملوها ، بسبب أصول تبناها بعض علماء الكلام وقواعد زعمها بعض علماء الأصول والفقهاء المقلدين . »

٢ - « ان القائلين بأن حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة يقولون في الوقت نفسه بأن الأحكام الشرعية تثبت بحديث الآحاد ، وهم بهذا قد فرقوا بين العقائد والأحكام . »

٣ - « لقد عرضت لهم شبهة ثم صارت لديهم عقيدة ! وهي أن حديث الآحاد لا يفيد إلا الظن ، ويعنون به الظن الراجح طبعاً ، والظن الراجح يجب العمل به في الأحكام ، اتفاقاً ولا يجوز الأخذ به عندهم في الأخبار الغيبية ، والمسائل العلمية ، وهي المراد بالعقيدة . »

٤ - ذكروا تحت عنوان : فساد قياس الخبر الشرعي على الأخبار الأخرى في افادة العلم :

قال ابن القيم رحمه الله تعالى (٢/٣٦٨) :

« وانما أتى منكر افادة خبر الواحد العلم من جهة القياس الفاسد ، فانه قاس المخبر ، عن رسول الله ﷺ بشرع عام للأمة ، أو بصفة من صفات الرب تعالى على خبر الشاهد على قضية معينة ، ويا بُعد ما بينهما !

فان المخبر عن رسول الله ﷺ لو قدر أنه كذب عمداً أو خطأ ، ولم يظهر ما يدل على كذبه لزم من ذلك اضلال الخلق ، اذ الكلام في الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول وعملت به . »

٥ - سبق قبل هذا قولهم : « والحق الذي نراه ونعتقد أنه كل حديث احادي صحيح تلقته الأمة بالقبول من غير نكير منها عليه أو طعن فيه ، فانه يفيد العلم واليقين ، سواء كان في أحد الصحيحين أو في غيرهما . »

٦ - وفي نشرة أخرى يقولون : « ان دعوى اتفاق الأصوليين على ذلك القول دعوى باطلة ، وجرأة زائدة ، فان الاختلاف معروف في كتب الأصول وغيرها ، وقد نص على أن خبر الواحد يفيد العلم الامام مالك والشافعي وأصحاب أبي حنيفة وداود بن علي وأصحابه كابن حزم . . . »

٧ - نقلوا عن الشيخ أبي اسحاق الشيرازي من فقهاء الشافعية قوله : « وخبر الواحد اذا تلقته الأمة بالقبول يوجب العلم والعمل ، سواء عمل به الكل أو البعض . » ونقلوا قول القاضي أبي يعلى الحنبلي : « خبر الواحد يوجب العلم اذا صح سنده ، ولم تختلف الرواية فيه ، وتلقته الأمة بالقبول ، وأصحابنا يطلقون القول فيه وأنه يوجب العلم وان لم تتلقه الأمة بالقبول . » قال : « والمذهب على ما حكيت لا غير . »

ففي هذه العبارات ايهامات لغير الحق منها :

١ - ايهام ان المتأخرين من علماء المذاهب لم يأخذوا بالحديث الأحادي الصحيح في العقائد ، كما قد يفهم من العبارتين رقم ١/ و ٢/ وأنهم خالفوا مذاهب أئمتهم ، في هذا الأمر ، وأسلوب العبارة قد يؤخذ منه

وذهب ابن حزم وبعض أهل الحديث إلى أنه يفيد العلم ، ونسب ذلك الباجي إلى الامام احمد ، وابن خويندنداد للامام مالك .

لكن في هذه النسبة اشكال : فقد رايت من كلام القاضي أبي يعلى الجزم بان مذهب الامام احمد انما هو في افادة الخبر المتلقى بالقبول للعلم ، خلافا لمن لم يقيد به ، وذلك نازع المازري ابن خويندنداد فيما نسب له (٢٩) ، وكتب أصول الفقه المالكي واضحة في اتجاه المازري . وقد استنكر الأصوليون اصل هذا المذهب ، واولوا ما عزي منه للائمة ؛ قال الامام الغزالي (٣٠) : « خبر الواحد لا يفيد العلم ، وهو معلوم بالضرورة فان لا نصدق بكل ما نسمع ، ولو صدقنا وقدرنا تعارض خبرين ، فكيف نصدق بالضدين ، وما حكى عن المحدثين من أن ذلك يوجب العلم ، فلعلهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل ، اذ يسمى الظن علماً » . أي لكن لا يراد به المعنى الاصطلاحي الذي شرحناه من قبل .

فالحقيقة أن مستقر هذه الفكرة هو مذهب الظاهرية ، وقد قال بها بعض العصريين ورجحها تبعاً لميله إلى ابن حزم الظاهري .

وليس مراد الجمهور من قولهم « لا يفيد العلم » أنه لا يلزم تصديقه كما قد يتوهم ، بل مرادهم أنه ليس بمنزلة المتواتر لأن المتواتر يفيد علماً قاطعاً يقينياً لا يخطر في البال وجود أي احتمال للخطأ فيه ، مهما كان الاحتمال ضعيفاً ، مثل واحد من مليون . أما خبر الواحد فيفيد الصدق والقبول ، لكن يقع في ذهن الباحث العالم أنه قد يحتمل وقوع الخطأ أو الكذب فيه ، لما سبق أن الثقة ليس معصوماً من الذنب ، وليس وصفه بالضبط يعني أنه لا يخطئ ، بل يعتبر ثقة اذا كانت أوامره

التعميم ، كما أنه لم يميز بين ما احتف بالقرائن وبين ما لم يحتف ، ولم يوضح الوجه الذي حصل به عدم أخذهم بالحديث الصحيح الأحادي في العقائد ؟!

٢ - يؤخذ من العبارات عدم التمييز بين الخبر الأحادي الصحيح المحتف بالقرائن وبين المجرد عنها ، حيث يذكر كلام العلماء في أن الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم ويجعل هذا شاهداً على افادة الحديث الصحيح للعلم بتعبير مطلق لم يقيد به بأنه محتف بالقرائن . كما يلاحظ أن التقديم للمخلص لفكرة النشر التي تناقشها ، يذكر اختيار افادة الحديث الصحيح المتلقى بالقبول عند الأمة للعلم ، ومضمون النشرة تارة يتقيد بذلك وتارة لا يتقيد وهو الأكثر .

٣ - في العبارة رقم ٦/ ينسب القول بافادة الخبر الأحادي العلم إلى الشافعي ومالك وأصحاب أبي حنيفة ، دون تقييد بكونه تلقته الأمة بالقبول ، بينما كلام الامام الشيرازي الشافعي واضح بأن هذا الحكم انما هو للحديث الذي تلقته الأمة بالقبول ، وكذلك صرح أبو يعلى الحنبلي بأن على هذا أيضاً المذهب أي مذهب الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى .

ونحرر فيما يلي البحث في هذه النواحي ، بتحقيق يضع كل جزئية في موضعها الصحيح ان شاء الله تعالى :

أثر الخبر الصحيح المجرد في العقيدة :

المعروف أن الخبر الأحادي الصحيح الذي لم تتلقه الأمة بالقبول ، ولم يحتف بقرائن تقويه لا يفيد العلم اليقيني ، بل يفيد علم غلبة الظن ، وهذا هو مذهب الأئمة الأربعة وجماهير علماء أصول الفقه ، وعباراتهم في ذلك أكثر من أن تحصر .

نادرة . فلاحتمال موجود في تصور العقل ، لكنه بعيد لغلبة صدق الراوي وأمانته وضبطه للحديث ، فكان من منهج العلماء العلمي الدقيق التنبيه على مثل هذا الفرق ، لوضع كل شيء في موضعه الذي هو عليه ، وان كان مثل هذا قد يخفى على كثير من الناس ، ولا سيما العوام ، بل ان عامة الناس ، بل بعض أهل العلم الذين لم يمهروا في تطبيق أصول هذا الفن قد يكتفي بتدين الشخص عن اتصافه بالضبط ، يقول أحدهم : حدثني فلان وهو رجل صدوق لو قطعت عنقه لم يكذب ! . أما المحدث فلا يكتفي بذلك لقبول خبره ، حتى يتثبت من ضبطه .

فأما ما كان من سنة من خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه فيكون الخبر محتملاً للتأويل وجاء الخبر فيه من طريق الانفراد : فالحجة فيه عندي أن يلزم العالمين حتى لا يكون لهم رد ما كان منصوصاً منه ، كما يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول ، لا أن ذلك احاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله .

ولو شك في هذا شك لم نقل له : تب ، وقلنا : ليس لك ان كنت عالماً أن تشك ، كما ليس لك الا أن تقضي بشهادة الشهود العدول ، وان أمكن فيهم الغلط ، ولكن تقضي بذلك على الظاهر من صدقهم ، والله ولي ما غاب عنك منهم » . انتهى .

ولكن ليس معنى هذا أنه لا يجب التصديق بخبر الواحد الصحيح ، كلا ، ثم كلا ، بل قد قرر العلماء من كل المذاهب لزوم الاعتقاد بالخبر الأحادي الصحيح ، كما قرروا وجوب العمل به أيضاً ، ولم يفرقوا بين الأمرين كما قد يظن .

يقول الامام السرخسي الحنفي رحمه الله بعد بيان نحو ما قدمناه (٣١) : « فأما الآثار المروية في عذاب القبر ونحوها فبعضها مشهورة وبعضها آحاد ، وهي توجب عقد القلب عليه ، والابتلاء بعقد القلب على الشيء بمنزلة الابتلاء بالعمل به أو أهم . . . »

وغير ذلك كثير لا نطيل به من نقل كلام الأئمة وغيرهم رضي الله عنهم ، يدل على أنهم ألزموا قبول خبر الواحد الصحيح في الاعتقاد والعمل ، ولم يفرقوا بينهما في حكم اللزوم هذا .

وقال الامام البزدوي في أصوله (٣٢) : « فأما الآحاد في أحكام الآخرة فمن ذلك ما هو مشهور ومن ذلك ما هو دونه ، لكنه يوجب ضرباً من العلم على ما قلنا ، وفيه ضرب من العمل أيضاً ، وهو عقد القلب . . »

نعم انهم فرقوا في هذا الموضوع تفريقاً آخر ، هو التفريق في بعض النتائج بين خبر الواحد الصحيح وبين الخبر المتواتر . وهذا الفرق هو أنهم قالوا : من أنكر مسألة فكرية وردت في خبر آحادي صحيح فانه لا يحل له ذلك ويأثم ، لكنه لا يكفر ، أما اذا جحد ما ثبت بالتواتر القطعي أو بنص القرآن القطعي فانه يكفر عياداً بالله تعالى .

وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في الرسالة (٣٣) .

والسبب في ذلك ما ذكرناه أن انكار النص اليقيني القطعي يعني التكذيب بالشارع لا محالة ، أما انكار الخبر الأحادي ففيه شبهة احتمال الانكار على الرواة ، وشبهة خطئهم ، لما عرفنا أن رواية الخبر الصحيح غير

« أما ما كان نص كتاب بين أو سنة مجتمع عليها فالعذر فيها مقطوع ، ولا يسع

معصومين من الخطأ والكذب ، وان كان ذلك مستبعداً كما ذكرنا ، لكن ذلك أورث شبهة منعت من الحكم عليه بالكفر .

وكلام الامام الشافعي الذي ذكرناه واضح في هذا الحكم قال : « ولو شك في هذا شك لم نقل له تب ، وقلنا : ليس لك ان كنت عالماً أن تشك كما ليس لك الا أن تقضي بشهادة الشهود العدول ، وان أمكن فيهم الغلط ، ولكن تقضي بذلك على الظاهر من صدقهم ، والله ولي ما غاب عنك منهم » .

وقال الامام صدر الشريعة في كتاب التوضيح في أصول الحنفية : والواجب لازم عملاً ، لا علماً ، فلا يكفر جاحده ، بل يفسق ان استخف بأخبار الآحاد الغير المؤولة ، وأما مؤولاً فلا » .

ومعنى قوله مستخفاً أي بغير حجة على الانكار ، بدليل مقابلته بالتأول . أما المستخف حقيقة فحكمه أشد .

وبهذا تكون قضية الخبر الأحادي الصحيح المجرد عن القرائن قد استكملت بيانها بما فيه الكفاية حسب مقتضى هذا المقام هنا ان شاء الله تعالى .

أثر الحديث الصحيح المحتف بالقرائن في العقيدة :

إذا كان التصديق يلزم بالحديث الصحيح الأحادي المجرد عن القرائن المقوية له ، فإن من الأولى الزام الاعتقاد بالحديث الصحيح المحتف بقرائن تجعله يفيد العلم النظري .

لكن هل يبلغ خبر الآحاد قوة افادة العلم بالقرائن ، أو لا يمكن أن يبلغ ذلك المبلغ :

يرى الامام الغزالي ان القرائن قد ترقى بالخبر الصحيح الى افادة العلم ، ويقول في ذلك (٣٤) .

« ومجرد القرائن أيضاً قد يورث العلم ، وان لم يكن فيه اخبار ، فلا يبعد أن تنضم القرائن الى الأخبار فيقوم بعض القرائن مقام بعض العدد من المخبرين ، ولا ينكشف هذا الا بمعرفة معنى القرائن وكيفية دلالتها ، فنقول : لا شك في أننا نعرف أموراً ليست محسوسة ، اذ نعرف من غيرنا حبه لانسان وبغضه له وخوفه منه وغضبه وخجله ، وهذه أحوال في نفس المحب والمبغض ، لا يتعلق الحس بها قد تدل عليها دلالات آحادها ليست قطعية بل يتطرق اليها الاحتمال ، ولكن تميل النفس بها الى اعتقاد ضعيف ، ثم الثاني والثالث يؤكد ذلك ، ولو أفردت آحادها لتطرق اليها الاحتمال ، ولكن يحصل القطع باجماعها » .

ويقول الغزالي أيضاً (٣٥) : « وكل دلالة شاهدة يتطرق اليها الاحتمال كقول كل مخبر على حياله ، وينشأ من الاجتماع العلم ، - وكان هذا مدرك سادس من مدارك العلم سوى ما ذكرناه في المقدمة من الأوليات والمحسوسات ، والمشاهدات الباطنة والتجريبيات والمتواترات ، فيلحق هذا بها - » .

وإذا كان هذا غير منكر فلا يبعد أن يحصل التصديق بقول عدد ناقص عند انضمام قرائن اليه ، لو تجرد عن القرائن لم يفد العلم ، فانه اذا أخبر خمسة أو ستة عن موت انسان لا يحصل العلم بصدقهم ، لكن اذا انضم اليه خروج والد الميت من الدار حاسر الرأس حافي الرجل ممزق الثياب مضطرب الحال يصفق وجهه ورأسه وهو رجل كبير ذو منصب ومروءة لا يخالف عادته ومروءته الا عن ضرورة فيجوز أن يكون هذا قرينة تنضم الى قول أولئك فتقوم في التأثير مقام بقية العدد ، وهذا مما يقطع بجوازه ، والتجربة تدل عليه . . . »

فيه، فيعلمه بعض الناس دون بعض، ولا يعلمه مَنْ ليس من أهل النظر، ولا يعلمه مَنْ ترك النظر قصداً، وكل علم نظري فالعالم به قد يجد نفسه شاكاً ثم طالباً» .

ويقول الحافظ ابن حجر في شرح النخبة (٣٨): « وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها إلا للعالم بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة المطلع على العلل . وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا ينفي حصول العلم للمتبحر المذكور » .

حكم العلم النظري :

ولما كان العلم النظري مختلفاً عن العلم القطعي الضروري هذا الاختلاف، فقد اختلف حكم الخبر الذي ترقى بالقرائن لافادة العلم النظري عن الحديث المتواتر، من أوجه نذكر منها :

١ - ان الحكم على الحديث اذا بلغ افادة القطع يختلف من شخص الى آخر، لأن القضية قضية بحث، وما يكون كافياً عند بعض أهل العلم قد لا يكفي عند غيره، فلا يجوز الانكار فيه على من لم يجد البحث كافياً لاثبات ان الدليل الفلاني بعينه لا يبلغ درجة العلم .

٢ - أن من أنكر قضية ثابتة بدليل يفيد العلم النظري يآثم، بل يضل عياداً بالله تعالى، وهو حكم أشد من حكم المنكر للخبر الأحادي المجرد، لكنه لا يكفر اتفاقاً . قال العلامة محب الله بن عبد الشكور في الكلام على الحديث المشهور (٣٩) : « وجعله الجصاص قسماً من المتواتر مفيداً للعلم نظراً، والاتفاق على أن جاحده لا يكفر، بل يضل » .

قال المحقق عبد العلي الأنصاري في شرحه يعلق على قوله : « جاحده لا يكفر » - :

وخالف في أصل المسألة صاحباً مُسلمً الثبوت وشرحه فواتح الرحموت من الحنفية، وقالوا : انه لا يفيد العلم، وفي المُسلم وشرحه مناقشة مطولة متسلسلة حول هذه القضية، يمكن أن تتبلور فكرتها أمام القارئ بهذا النقاش الموجز نسوقه من المتن والشرح (٣٦) :

« ان دلت القرينة على تحقق مضمون الخبر قطعاً، كالعلم بخجل الخجل ووجل الوجل الحاصلين من مشاهدة الحمرة والصفرة، فالعلم بها أي بالقرينة دون الخبر، وان دلت القرينة عليه ظناً، والخبر يدل على تحقق مضمونه أيضاً يدل ظناً، فمن الظنين الحاصل أحدهما بالقرينة والآخر بالخبر لا يلزم العلم ضرورة » . انتهى .

وفي رأبي ان التحقيق والتدقيق في مناقشات الفريقين يؤدي الى أن الخلاف بينهم في هذه القضية ليس خلافاً حقيقياً، بل هو خلاف لفظي، لأن الذي ينفيه دليل المانعين في شقه الأول هو افادة خبر الآحاد العلم بنفسه، وهذا لا يمنع افادة العلم بالمجموع، وهو المطلوب، والذي ينفيه دليل المانعين في شقه الثاني هو لزوم افادة مجموع الخبر والقرائن العلم ضرورة، وليس هذا هو المدعى، انما المدعى امكان افادة العلم النظري، فاذا تحقق هذا الامكان، فما المانع من الأخذ به عند تحققه .

الفرق بين العلم القطعي والعلم النظري :

وهذا العلم هو علم نظري استدلالسي يقيني، لكنه ليس كالعلم الضروري القطعي الذي يفيد الخبر المتواتر، بل ان هناك فرقا بينهما ذكره علماء الأصول وعلماء الحديث :

يقول الامام الغزالي (٣٧) : « النظري هو الذي يجوز أن يعرض فيه الشك، وتختلف

« أما عند غير الشيخ أبي بكر الجصاص فظاهر ، وأما عنده فلأن قطعيته نظرية ، فقد دخل في حيز الاشكال ، وما قيل انه لم يبق على هذا ثمرة للخلاف ، ففيه أن الثمرة عنده لما كان قطعياً يعارض الكتاب وينسخه جميع أنحاء النسخ ، بخلاف الجمهور . . . »

ومن هنا نفهم المراد من اطلاق عبارات بعض الأصوليين حين يقولون : خبر الواحد لا يفيد العلم .

وقول بعضهم : « لا تثبت به العقيدة » فان مرادهم ان خبر الواحد لا يفيد العلم اليقيني القطعي الذي يفيد نص القرآن والخبر المتواتر القطعي ، انما يفيد مع القرائن العلم النظري ، وانه بالتالي لا تثبت به العقيدة أي التي هي فرض مثل أركان الايمان في أنه يكفر جاحداً ، لكن يجب الاعتقاد به قولاً واحداً كما ذكرنا من قبل ، ويضلل منكروه .

أنواع من الحديث تفيد العلم النظري :

وفي الختام نذكر للقارئ أنواعاً من حديث الآحاد الذي يفيد العلم النظري لاحتفافه بالقرائن :

١ - الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول ، كما مر في أكثر من موضع . وألحق به الامام أبو بكر الجصاص الحنفى الخبر المشهور كما ذكرنا ، وذلك بمعنى الشهرة عند الحنفية . واستدل لرأيه باستحالة أن تتفق عليه الأمة ويكون خطأ لأنه يصير مجمعاً عليه (٤٠) ، وغيره

من الحنفية يقولون انه يفيد علم الطمانينة بسبب هذا التواتر والتلقي ، وهذا قريب جداً من القول بأنه يفيد العلم النظري ، لأنهم قالوا انه قد يعرض فيه الشك كما سبق .

ومن هنا نجد للحنفية مستمسكاً بجعل المشهور قسماً منفرداً ، لأنه استقل بهذه المزية في قوة الاحتجاج .

٢ - المشهور عند علماء الحديث ، وقد سبق تعريفه ، وذلك اذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل .

٣ - المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريباً ، مثل حديث مالك عن نافع عن ابن عمر ، وهي سلسلة الذهب . فانه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته ، بما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم . فاذا انضاف اليه من هو في تلك الدرجة ازداد قوة وبعد عما يخشى عليه ، وصار مفيداً للعلم عند العالم المتبحر كما ذكرنا من قبل (٤١) .

وبهذا نكون قد وفينا مسألة أثر الحديث الصحيح في العمل والعقيدة حقها من البيان في حدود ما يسمح به المجال ههنا ، وظهرت بذلك منهجية أئمة العلم في اعطاء كل نوع من الحديث ما يطابق وضع رتبته تماماً ، من غير تشدد ولا غلو ، خلافاً لما يذهب اليه المتهوكون من الحكم على الناس بالكفر لأي مخالفة تبدر من الانسان ، ومن غير اجحاف بحق الدليل الشرعي وما يجب على المسلم نحوه .

الدكتور نور الدين عتر

- الدكتور نور الدين عتر . رئيس قسم علوم القرآن والسنة - كلية الشريعة - جامعة دمشق .
- من مؤلفاته : ١ - الامام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين . ٢ - علوم الحديث ، للامام ابن الصلاح .
- ٣ - الحج والعمرة في الفقه الاسلامي . ٤ - هدي النبي ﷺ عليه وآله وسلم في الصلوات الخاصة .
- ٥ - المغني في الضعفاء ، للامام الذهبي . ٦ - نزهة النظر شرح نخبه الفكر للحافظ ابن حجر . ٧ - دراسات تطبيقية في الحديث النبوي . ٧ - شرح علل الترمذي ، للحافظ ابن رجب .

الحواشي :

- ١٧- ج ٢ ص ١٧٩ ، وانظر « كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس » للعجلوني ج ٢ ص ٤٤١ .
- ١٨- أصول السرخسي ج ١ ص ٣٢٥ .
- ١٩- انظر توضيح الأفكار ج ٢ ص ٤٦٧ .
- ٢٠- ج ١ ص ١٤٨ .
- ٢١- ج ٢ ص ١٣٢ من نسخة شرحه مع المستصفى .
- ٢٢- نصب الراية ج ٣ ص ٤٤٨ .
- ٢٣- نصب الراية ج ٤ ص ٣٨٤ .
- ٢٤- فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٣٣ .
- ٢٥- انظر كتابنا منهج النقد في علوم الحديث ص ٥٤-٥٣ وكتبه الى ان لفظة « اصدقت ام كذبت » لا اصل لها في رواية الحديث .
- ٢٦- انظر دراسة الحديث في كتابنا دراسات تطبيقية في الحديث النبوي المعاملات ص ١٣٧ - ١٤١ .
- ٢٧- انظر التفصيل في كتابنا دراسات تطبيقية ، وقد وضعنا هناك ميلنا مع الجمهور ، ونبين هنا دفع الطعن عن الحنفية ومن وافقهم في اصل الفكرة مثل الزيدية وغيرهم .
- ٢٨- انظر تفريج الحديث ودراسته في كتابنا دراسات تطبيقية ص ١٥٧ - ١٦٠ .
- ٢٩- تدريب الراوي ج ١ ص ٧٥ .
- ٣٠- المستصفى ج ١ ص ١٤٥ . وانظر شرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ١٢١ .
- ٣١- ج ١ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ .
- ٣٢- ج ١ ص ٦٩٦ .
- ٣٣- ص ٤٦٠ و ٤٦١ .
- ٣٤- المستصفى ج ١ ص ١٣٥ .
- ٣٥- ص ١٣٦ ، لكن الغزالي يتوقف عن افادة الخبر الاحادي الفرد للمعلم ، كما هو صريح كلامه بعد هذا .
- ٣٦- ج ٢ ص ١٢١ .
- ٣٧- المستصفى ج ١ ص ١٣٢ - ١٣٣ .
- ٣٨- نسخة شرح الشرح للقيادي ص ٤٦ .
- ٣٩- في مسلم الثبوت ج ٢ ص ١١١ - ١١٢ .
- ٤٠- فواتح الرحموت ج ٢ ص ١١١ وهذا المستند تبناه بعد ذلك ابن القيم في الاستدلال على افادة الحديث الذي تلقته الأمة بالقبول للمعلم النظري .
- ٤١- نزهة النظر شرح نخبه الفكر للحافظ ابن حجر ص ٤٥ - ٤٦ .

- ١ - وقد كان هناك من يظن هذه القواعد متفرقة لا ترتبط مع بعضها برباط التكامل ، حتى نكلم بعض اهل انفرق المتدعة طعنا على اهل الحديث ، ثم جاء المستشرقون يدندون حول هذا المنحى في العصور المتأخرة . وقد قمنا بدراسة هذا العلم دراسة مبتكرة على اسلوب منهجي جديد ، اثبتنا فيه تكامل هذه القواعد وانها تشكل نظرية نقدية متكاملة ، تحيط بجميع ما يحتاج اليه البحث النقدي للروايات وتأخذ بزمام الحيطة والحذر وذلك في كتابنا « منهج النقد في علوم الحديث » ، وتوصلنا بذلك الى بيان بطلان ما اورده الناقدون على منهج المحدثين ، باقامة الحجج والبراهين الدامغة على تلك الانتقادات .
- ٢ - تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي ج ١ ص ٤١ .
- ٣ - انظر التعريف في مطلع كتاب علوم الحديث للامام ابي عمرو ابن الصلاح .
- ٤ - منذ العصر الاولى كما نجده عند الشافعي في الرسالة ص ٣٧٠ .
- ٥ - انظر على سبيل المثال علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٤ وشرح الالفية في علم الحديث للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي ج ٢ ص ٢ - ٨ وكتابنا منهج النقد في علوم الحديث ص ٧٩ وما بعد .
- ٦ - في كتاب علوم الحديث ص ٩٥ - ٩٦ .
- ٧ - شرح نخبه الفكر للحافظ ابن حجر المستقلاني ص ١٨-٣٧ نسخة شرحه للقيادي .
- ٨ - ج ٢ ص ١١١ .
- ٩ - اصول الفقه للسرخسي ج ١ ص ٣٢١ .
- ١٠- صرح بهم العلامة الاصولي المحقق محب الله بن عبد الشكور في شرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ١٣١ .
- ١١- ج ١ ص ١٥٤ - ١٥٥ .
- ١٢- ج ١ ص ٦٩٢ بهامش شرحه كشف الأسرار .
- ١٣- ج ٢ ص ١٣٤ .
- ١٤- كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ج ١ ص ٦٩٢ .
- ١٥- نفس المكان .
- ١٦- البزدوي في كتابه اصول الفقه ، وكذا غيره ، وانظر مزيدا من سرد الاحاديث في شرح البخاري عليه ج ١ ص ٦٩٣ - ٦٩٤ .